LIMITEDE/ESCWA/GRID/2006/2
24 October 2006

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تقرير

اجتماع الخبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا
أبو ظبي، ١٩-٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦

موجز

إن دور أسواق المال المحلية والاستثمار الأجنبي المباشر كقنوات للتمويل من أجل التنمية يزداد أهمية بشكل ملحوظ ومستمر. وبالرغم من أن نسبة الموارد المالية للدول النامية، الآتية من المساعدات الرسمية للتنمية قد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في بداية التسعينيات، إلا أن الحصة المتوافرة من حصص رأس المال قد ارتفعت بنسبة تبلغ حوالي ٢٠ في المائة في الفترة نفسها. كما أن نمو رؤوس الأموال في منطقة الإسكوا ضروري لتحفيز المدخرات المحلية، وجذب الاستثمار الأجنبي، وتعبئة تحويلات العاملين، وإعادة رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج.

وقد هدف اجتماع الخبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا إلى تسهيل تبادل الآراء حول كيفية تنمية رؤوس الأموال الإقليمية من أجل المساهمة في تعزيز التمويل من أجل التنمية لتخفيض نسبة الفقر والبطالة في الدول العربية. ويندرج هذا الاجتماع في إطار تنفيذ التوصيات الواردة في "توافق آراء مونتيري" الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في عام ٢٠٠٢، والذي دعا الهيئات الإقليمية إلى تعبئة الموارد المالية التي تساعد الدول الأعضاء في تحقيق أهداف التنمية بحلول عام ٢٠١٥.

وجرى في الاجتماع عرض لحالة الأسواق المالية في كل من لبنان والأردن ومصر ودول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية ومساهمة القطاع المصرفي العربي في تطوير هذه الأسواق.

وصدر عن الاجتماع عدد من التوصيات بشأن تحسين إدارة الشركات، وتعزيز استقلالية هيئات الرقابة، وزيادة الشفافية في أسواق رأس المال، وتسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي، وتطوير الأطر التشريعية والقانونية، وتشجيع عمليات الاندماج بين المصارف العربية، وإزالة القيود أمام المستثمرين غير المحليين، وتطوير الإعلام الاقتصادي.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	١	مقدمة
<u>الفصل</u>
٣	٢	أولاً- التوصيات
٤	٢٧-٣	ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
٤	٧-٣	ألف- تمويل التنمية في الدول العربية
٥	٢٧-٨	باء- دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا
٩	٣٦-٢٨	ثالثاً- تنظيم الاجتماع
٩	٢٨	ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
٩	٣٥-٢٩	باء- الافتتاح
١٠	٣٦	جيم- الحضور
١١	المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

١- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط في الكويت، وهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، اجتماع الخبراء حول "دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا"، الذي عقد في أبوظبي في الإمارات العربية المتحدة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وكان الهدف من هذا الاجتماع دراسة الدور الذي تلعبه أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تحليل نتائج الدراسات التي أعدت في هذا الخصوص. كما وفر هذا الاجتماع فرصة للخبراء الدوليين والإقليميين والوطنيين، وللهيئات الرسمية وممثلي القطاع الخاص، لتبادل الآراء حول كيفية تنمية رؤوس الأموال الإقليمية من أجل المساهمة في تعزيز التمويل من أجل التنمية لتخفيض نسبة الفقر والبطالة في الدول العربية.

أولاً- التوصيات

٢- توصل الخبراء، بعد المناقشات والمداولات التي دارت طيلة فترة الاجتماع، إلى إصدار التوصيات التالية:

(أ) تحسين حوكمة الشركات، وتشجيع الدول على إنشاء معايير للحوكمة؛

(ب) تشجيع الدول التي لم تفصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي على القيام بذلك وتعزيز استقلالية هيئات الرقابة القائمة؛

(ج) زيادة الإفصاح والشفافية في أسواق رأس المال، وتوفير البيانات والمعلومات المطلوبة عن الشركات في الوقت المناسب؛ وإيجاد قوائم معتمدة لأسماء مكاتب المراجعة المؤهلة للتدقيق على الشركات المدرجة في البورصة؛

(د) تحسين بيئة الاستثمار المحلي وتسريع وتيرة الإصلاح الاقتصادي واعتماد برامج محفزة للخصخصة؛

(هـ) مواصلة تطوير الأطر التشريعية والقانونية العربية وتحقيق مزيد من التجانس التشريعي فيما بين أسواق المال العربية؛ وتشجيع الدول على مراعاة العامل الزمني في التغييرات في القوانين والتشريعات؛

(و) العمل على تحديث قوانين الشركات ووضع حوافز لإنشاء شركات مساهمة وتسهيل عمليات تحويل الشركات الفردية والعائلية والمغلقة إلى شركات مساهمة يتم إدراج أسهمها من خلال البورصات وتحفيز عمليات الدمج بين الشركات الصغيرة؛

(ز) العمل على إنشاء شركات تقييم ائتماني والاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال؛

(ح) تشجيع إنشاء مجموعات مصرفية ومالية عربية كبيرة وتشجيع عمليات الاندماج بين المصارف العربية؛

(ط) العمل على إزالة القيود التي تحول دون دخول المستثمرين غير المحليين إلى الأسواق المالية العربية لتوسيع القاعدة الاستثمارية؛

(ي) تطوير الإعلام الاقتصادي وتهيئته، بما في ذلك الإعلام المتعلق بأسواق المال في الدول العربية، من أجل نشر وتعزيز الوعي.

ثانياً - مواضيع البحث والمناقشة

ألف - تمويل التنمية في الدول العربية

٣- قدم السيد ناظم عبد الله، رئيس شعبة العولمة والتكامل الإقليمي في الإسكوا، ملخصاً عن توافق آراء مونتيري الذي صدر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. وعرض الإجراءات الرئيسية الستة التي دعا التوافق إلى اتخاذها، وهي كالتالي:

- (أ) تعبئة الموارد المالية المحلية للتنمية؛
- (ب) تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة؛
- (ج) التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية؛
- (د) زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛
- (هـ) تخفيف أعباء الديون الخارجية وإدارة الدين؛
- (و) معالجة المشاكل المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية.

٤- وبعد أن شدد على ضرورة الالتزام بالتوصيات الستة الواردة في توافق آراء مونتيري من أجل تحقيق التنمية، تحدث السيد عبد الله عن التقدم المحرز في مجال تطبيق هذه التوصيات في الدول الأعضاء في الإسكوا. وتطرق إلى العقبات التي لا تزال تعيق عملية النمو. وختم عرضه بالخطوات التي على الدول الأعضاء القيام بها من أجل تمويل التنمية والجهود التي قامت وتقوم بها الإسكوا في الإطار ذاته.

٥- وفي المناقشة العامة أشار الخبراء إلى أن التقلبات السياسية تؤثر سلباً على نتائج الجهود المبذولة للإصلاح الاقتصادي. وأكدوا على ضرورة توافر حزمة من السياسات المترابطة والمشجعة لتسهيل حركة رؤوس الأموال العربية البينية. ولفتوا إلى أن إغلاق الأسواق المالية في بعض الدول أدى إلى انخفاض الاستثمارات البينية في حين أن فتح هذه الأسواق من شأنه أن يدعم بشكل كبير الاستثمارات البينية. وركز بعض المشاركين على ضرورة تنمية قطاعي النقل والمواصلات لأهميتهما في دعم التدفق البيني للاستثمار والتجارة. ودعا بعض المشاركين إلى استثمار الوفرة المالية العربية الحالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الخدمات والمشاريع المبنية على التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات.

٦- وتحدث بعض المشاركين عن ضرورة فتح الأسواق العربية وخاصة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. وأشاروا إلى أنه بالرغم من سن التشريعات والقوانين التي تدعم فتح هذه الأسواق، إلا أنه في الواقع لا تزال المشاركة الأجنبية خارج نطاق مواطني دول مجلس التعاون الخليجي متواضعة جداً. ونبيه أحد المشاركين إلى وجوب عدم اعتبار نتائج الدراسات الأخيرة عن محدودية تأثير تحرير أسواق المال على النمو بمثابة دعوة إلى العودة عن هذه الإجراءات، مؤكداً أنه لا يزال للانفتاح أثر إيجابي على النمو بالرغم من نتائج هذه الدراسات.

٧- ورداً على مداخلات الحضور، أشار المحاضر إلى مساهمة الإسكوا في ميدان مساعدة الدول في تحسين قطاع المواصلات بمختلف فروعها، بما فيها مساعدة الدول على تطبيق اتفاق الطرق الدولية في المشرق العربي، ومذكرات التفاهم لربط الدول العربية فيما بينها بهدف خفض التكلفة ودعم التكامل الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء. أما بخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر، فأشار إلى المشروع الذي تنفذه الإسكوا في ميدان تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء. وقد ساعدت الإسكوا ثماني دول عربية في بناء قاعدة بيانات خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر بهدف الحصول على بيانات مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر وليس على تقديرات ميزان المدفوعات.

باء- دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا

١- دراسة حالة بورصة بيروت

٨- قدمت السيدة كارين عبد النور، مستشارة قانونية، استعراضاً لحالة بورصة بيروت منذ إنشائها في عام ١٩٢٠ إلى إغلاقها في عام ١٩٨١ بسبب الحرب اللبنانية ثم إعادة التداول فيها في عام ١٩٩٥ وحتى اليوم. وتركز عرضها على الأوجه التقنية للبورصة، إذ تطرقت إلى الهيئة الإدارية المشرفة على عمل البورصة والشركات والصناديق المدرجة فيها. وفي هذا الإطار، أشارت إلى التحديات التي يعاني منها سوق بيروت المالي وتلخص بصغر هذا السوق، والعدد الضئيل جداً للشركات والصناديق المدرجة فيه، وسيطرة قطاعي المصارف والعقارات، مع غياب تام لقطاعات ذات أهمية كبرى في الاقتصاد اللبناني مثل قطاع الخدمات، وأيضاً غياب الشركات المخصصة.

٩- وتطرقت السيدة عبد النور إلى حجم وقيمة التداول في بورصة بيروت وحصص كل قطاع فيها بالإضافة إلى عملية الإدراج. وبعد تناولها أهم التحديات التي تعيق تطور بورصة بيروت، ركزت على المشاريع الهادفة إلى تطويرها والتي تبنتها الحكومة، والقوانين الموضوعية قيد الإصدار والتي تساهم بشكل كبير في تنمية هذا السوق. وختمت السيدة عبد النور عرضها بالإشارة إلى حرب تموز/يوليو الأخيرة على لبنان وتأثيرها على سوق بيروت المالي الذي علّق نشاطه أحد عشر يوماً، فركزت على أثر هذه الحرب على الأسهم المتداولة مع الإشارة إلى الإجراءات التي تبنتها الحكومة لتجنب انهيار السوق.

٢- دراسة عن دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية ومساهمة القطاع المصرفي العربي في تطوير هذه الأسواق

١٠- قدم السيد فؤاد شاكر، أمين عام اتحاد المصارف العربية، دراسة عن دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية ومساهمة القطاع المصرفي العربي في تطوير هذه الأسواق. وأكد أن لا تقدم في الدول العربية

بدون التقدم في موضوع أسواق المال والمصارف العربية، وأنه ما كانت تحققت أية تنمية في أية دولة لولا التطور في أسواق المال ولولا الفائض في الاستثمار. وأشار إلى أن ما ينقص العالم العربي ليس المال بل السياسات الجيدة، وأن لا بديل عن تحرير قطاع الخدمات. ففي حين أن معظم الدول العربية باشرت عمليات الإصلاح الاقتصادي، إلا أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود في ميدان الشفافية والإفصاح وتطبيق القوانين دون استثناء، مما يساهم في بناء الثقة بين المستثمر وأسواق المال.

١١- ودعا السيد شاكر إلى تسريع عملية إصدار القوانين من خلال اختصار المدة الفاصلة بين عرض المشروع والمصادقة عليه. وشدد على تكامل القطاع المصرفي وأسواق المال مشيراً إلى أن القطاع المصرفي لا تنقصه الموجودات والودائع، إذ أنه يشهد نمواً هاماً وتتواجد فيه كل أنواع الخدمات المتوافرة في المصارف العالمية، وهو ملتزم بتطبيق المعايير الدولية ومعايير المحاسبة الدولية. وقد شهد هذا القطاع توسعاً كبيراً عبر الحدود في الدول العربية.

١٢- وشدد على الأهمية الاقتصادية لتطوير أسواق المال العربية من أجل استقطاب الأموال الغربية المستثمرة في الخارج والتي تقدر بنحو ١,٥ تريليون دولار أميركي والمعرضة لكل أنواع المخاطر. وركز على دور هذه الأسواق في دفع عملية التنمية الاقتصادية، والمساهمة في حل مشكلة الديون الخارجية المتركمة في بعض الدول العربية والتي يزيد حجمها عن ١٥١ مليار دولار، وفي تعبئة المدخرات المحلية والموارد المالية العربية، وفي عملية توطين جزء من السيولة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية.

١٣- وركز السيد شاكر على ضرورة تطوير الأطر التشريعية والقانونية العربية من أجل تأمين استيعاب أسواق المال العربية للأدوات المالية الحديثة المعروفة عالمياً، وتنظيم أسواق رأس المال بشقيها الأولي والثانوي، من خلال تشريعات كاملة وعصرية منظمة لها، وتطوير مهمة المراقبة عليها. ودعا إلى مزيد من التجانس التشريعي فيما بين أسواق المال العربية بهدف الربط فيما بينها واعتماد مقاييس وشروط موحدة للإفصاح عن البيانات المالية، وتصنيف المستندات، ومعايير المحاسبة والتدقيق وغيرها.

١٤- كما تحدث السيد شاكر عن دور القطاع المصرفي في تطوير أسواق المال العربية وذلك من خلال تنشيط جانبي العرض والطلب على الأوراق المالية. ولكنه أشار إلى أن هذا القطاع يواجه بعض العوائق الأساسية التي تحد من قدرة المصارف العربية. وختم بالتأكيد على أهمية ربط البورصات العربية فيما بينها.

٣- دراسة حالة بورصة عمان

١٥- قدم السيد نبيه موسى، خبير اقتصادي، دراسة حول دور سوق عمان المالي في التنمية الاقتصادية. فتناول مراحل تطور سوق عمان المالي وصولاً إلى الوضع الراهن لبورصة عمان، حيث ركز على هيكل السوق ومختلف الأدوات المتداولة والهيكل التنظيمي لكل منها. وبالإضافة إلى ذلك، تناول تطور نشاط هذا السوق خلال الأعوام الخمسة المنصرمة مركزاً على عدد الشركات المدرجة، والقيمة السوقية، وحجم التداول وتوزيعه حسب الجنسية من جهة (عرب أو أجانب) وحسب القطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

١٦- وتطرق السيد موسى إلى دور السوق المالي في التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تقييم نظري وآخر عملي للموضوع. فقال إنه من الناحية النظرية، تعتبر الأسواق المالية المتطورة والمنظمة من مكملات البيئة الحافزة والجاذبة للاستثمار، ومن الناحية العملية، لقد تزامن النشاط في البورصة الأردنية مع النمو

الاقتصادي. وأشار إلى وجود علاقة إيجابية غير مؤكدة بين مؤشرات البورصة والنمو. وختتم عرضه بالحديث عن أبرز المعوقات التي تواجه سوق عمان المالي أو التحديات التي تحد من نموه وأهم الإجراءات الواجب اتخاذها بغية تعزيز دور السوق في التنمية الاقتصادية.

١٧- ودعا أحد المشاركين إلى دراسة الترابط ما بين حركة السوق والتدفق في ميدان المدفوعات، مشيراً إلى أن إدراج السندات الحكومية في البورصة هو شكلي، حيث إنها تقع تحت سيطرة المصارف، أما أسواق المال فلا تزال بعيدة عن هذه السندات. وأضاف أن الإدراجات المشتركة غير فعالة حتى على المستوى العالمي، لأن التداول الفعلي يتم في السوق الأم، وأن ما أثبتت فعاليته هو التداول عبر الإنترنت الذي سمح بخلق سوق عربي واحد، وأتاح للمستثمر فرصة الوصول إلى جميع الأسواق العربية دون الحاجة إلى توحيد القوانين ولا إلى خلق مقاصة واحدة. ودعا أحد المشاركين إلى ضرورة خلق بيئة مناسبة لحركة المستثمر مما يوفر بيئة مناسبة لأسواق المال ومخرجاً للفوائض المالية.

٤- دراسة حالة أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي

١٨- قدم السيد أحمد طلفاح، خبير اقتصادي من المعهد العربي للتخطيط، دراسة حول دور أسواق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. فعرض هيكل أسواق الأوراق المالية مع التطرق إلى الأدوات المتوافرة للمستثمرين في كل سوق، وحجم وأشكال التداول، وعمق وسعة كل سوق، ومشيراً إلى الهيكل الإحصائي والخدمات التي تقدمها الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز النمو الاقتصادي. وأوضح أن الدراسة شملت أسواق الأوراق المالية في كل من أبو ظبي، والبحرين، والدوحة، ودبي، والكويت، ومسقط، والمملكة العربية السعودية، وأنها تناولت المميزات التي يتمتع بها كل سوق مع عرض هيكل كل سوق ومقارنته بالأسواق الأخرى من جهة، وبمعدل الدول الناشئة من جهة أخرى. وقال إن قطاع الخدمات، وخصوصاً الخدمات المالية (مصارف في الدرجة الأولى) يسيطر على أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي. وأضاف أن القطاع الصناعي ممثل بنسبة ضئيلة في هذه الأسواق من حيث عدد الشركات المدرجة، وذلك بالرغم من سيطرة هذا القطاع في اقتصادات هذه الدول بسبب صناعة النفط.

١٩- وتناول أداء هذه الأسواق والدور الذي تقوم به في دعم التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي. وركز على السوق السعودي للأوراق المالية، أكبر الأسواق العربية من حيث القيمة الرأسمالية وحجم التداول وأكثرها سيولة، مشيراً إلى أنه أكثر الأسواق العربية قدرةً على المساهمة في تنمية المنطقة على المدى الطويل، وكذلك بالنسبة إلى سوق الكويت للأوراق المالية ولكن على نطاق أضيق. كما تحدث عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات بهدف تحسين سيولة هذه الأسواق وشفافيتها. وأوضح أنه بنى استنتاجاته على دراسة معمقة لمقاييس السيولة في كل سوق من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي.

٢٠- وختتم السيد طلفاح بعرض بعض المشاكل التي تعاني منها الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي وأبرز العوامل التي تعيق نموها. وأخيراً ذكر بعض التوصيات التي يجب الأخذ بها من أجل تحسين وتطوير هذه الأسواق وتحسين سيولتها بهدف زيادة النمو الاقتصادي والإجراءات اللازمة لتحسين أداءها.

٢١- ولفت المشاركون إلى أن السوق السعودي يؤثر ولا يتأثر بالأسواق العربية الأخرى، وذلك لأنه ليس منفتحاً وبالتالي لا يتأثر بالأسواق الأخرى المتلقية التي تسودها درجة من الانفتاح. والسبب الآخر يرجع إلى أن المستثمر السعودي، وبالتالي رأس المال السعودي، ينتقل بين الأسواق الأخرى. أما بالنسبة إلى أثر حجم الأسواق في النمو الاقتصادي، فإن بعض الدراسات أكدت أن الأصل في التأثير عائد إلى السيولة وليس إلى رسملة السوق.

٢٢- وتحدث مشاركون عن هيمنة قطاع الخدمات على النشاط الاقتصادي في الأسواق الخليجية، كما هو الحال في أسواق الدول المتقدمة. أما ارتفاع نشاط الأسواق في دول مجلس التعاون الخليجي، فبدأ في عام ٢٠٠٠ وليس في عام ٢٠٠٣، مما يجعلها أطول دورة نشاط مرت بها هذه الأسواق. وأشار أحد المتحدثين إلى أن هناك علاقة ما بين الحرب وارتفاع أسعار النفط، وأرجع سبب الازدهار في السوق إلى عمليات الاقتراض المصرفي للاستثمار، ورأى أنه كان يجب على المصرف المركزي أن يضع قيوداً على الاقتراض من أجل تلافي الهبوط الشديد الذي حصل في بداية عام ٢٠٠٦.

٢٣- ورد المحاضر على الاستفسارات والمداخلات، فقال إن درجة الانفتاح أمام المستثمرين هي التي تحدد مدى تأثير السوق بتقلبات الأسواق الأخرى، مشيراً إلى أن الوفرة النفطية لم تستثمر في الخارج هذه المرة بل في أسواق المنطقة.

٥- دراسة حالة البورصة المصرية

٢٤- قدمت السيدة سلوى العنترى، خبيرة اقتصادية، دراسة حول دور سوق القاهرة والإسكندرية للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية. فبعد تقديم نبذة تاريخية عن البورصة المصرية، أكبر سوق عربي من حيث عدد الشركات المدرجة فيه وأكثرها تنوعاً من حيث القطاعات الممثلة، وأقدمها على المستوى العربي، تطرقت إلى السمات الرئيسية التي تتمتع بها البورصة. فركزت على حجم ورسملة السوق، وقيمة وحجم التداول، وعمقه ومدى سعته بالإضافة إلى القطاعات الممثلة فيه، إذ تضم البورصة المصرية شركات تنتمي إلى ٢٢ قطاعاً مختلفاً.

٢٥- وتحدثت السيدة العنترى عن أداء البورصة مركزة على المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، من تعبئة المدخرات المحلية الأجنبية، وتوفير التمويل متوسط وطويل الأجل للمشاريع، وتحسين تخصيص الموارد بين أوجه الاستثمار، ورفع كفاءة رأس المال. وعرضت أهم المعوقات التي تحول دون نمو السوق، ومنها ضيق حجمه، وضعف التنوع في أدوات الاستثمار المتاحة، وارتفاع نسبة المخاطرة أمام المتعاملين، وأيضاً المعوقات التشريعية والتنظيمية. وقدمت بعض التوصيات لمواجهة هذه المعوقات من خلال سياسات وإجراءات يجب اتخاذها من جانب الحكومة، وقطاع الأعمال الخاص، والمؤسسات المنظمة لسوق الأوراق المالية، والمدخرين/المستثمرين.

٢٦- وأشار أحد المتحدثين إلى أن الوعي الاستثماري في السوق المصري يفوق ما هو عليه في الأسواق الأخرى. ونوه رئيس الجلسة بأن النتائج التي توصلت إليها الدراسة بنيت على مؤشرات جيدة، لكنه أشار إلى أنه يجب أن نتطلع إلى منظور أشمل، لأن عوامل التأثير على السوق كبيرة ومتعددة وتتغير باستمرار، وبالتالي فإن محاولتنا الحصول على أثر محدد لعامل من العوامل يجب أن لا تغيب عن بالنا العوامل الأخرى التي قد تؤثر في النتائج التي توصلنا إليها.

٢٧- وأشارت المحاضرة إلى أن وجود وعي استثماري في مصر يعود إلى قيام هيئة سوق المال والبورصة بدور التوعية من خلال المطبوعات التي تصدر عنهما، وكذلك من خلال موقعهما على الإنترنت. لكنها نبهت إلى أن ذلك ليس كافياً، حيث يجب أن توجه التوعية إلى جميع رجال الأعمال والمستثمرين الذين يمكن أن تكون لتوعيتهم أهمية.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

أف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٢٨- عقد اجتماع الخبراء حول دور أسواق المال في التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في الإسكوا في فندق "لو رويال ميريديان"، في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

باء- الافتتاح

٢٩- افتتح السيد عبد الله سالم الطريفي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة، اجتماع الخبراء. وأكد على أهمية أسواق المال ودورها القيادي في التنمية، إذ أنها باتت تمثل ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني والاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن في دولنا العربية، نعول على أسواق المال لأجل تمويل المشاريع وللحاق بركب العولمة، ومن هنا الاهتمام الذي توليه المجتمعات العربية لأسواق المال في تعبئة المدخرات المحلية وتمويل المشاريع طويلة الأمد. فكلما كانت هذه الأسواق ناجحة، كانت مساهمتها في التنمية أكبر وأهم، وكلما كان هناك تنوع في المنافذ الاستثمارية، تتمكن الأسواق من منع تسرب الأموال إلى الخارج.

٣٠- وأشار السيد الطريفي إلى أن الشركات المساهمة العامة تعد أفضل الشركات تنظيمياً، إذ أنها تقوم على تجميع رؤوس الأموال واستثمارها في أساليب إنتاجية ناجحة، وتساهم من خلال توسعها في خلق فرص عمل عديدة وبالتالي تساهم إلى حد كبير في خفض نسبة البطالة. وأكد أن جهوداً عديدة بُذلت في ميدان تطوير عمل أسواق المال، ومنها سن القوانين والتشريعات الضرورية لتحسين عملها. ودعا إلى فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي في أسواق المال، بالإضافة إلى وضع نُظم لعمل الشركات المدرجة في أسواق المال.

٣١- وتحدث السيد جومو كوامي سندر، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مشيراً إلى أن الدراسات الحديثة تبين أن الانطباع السائد بأن تحرير أسواق المال يؤدي إلى تسريع النمو هو انطباع خاطئ. وأضاف أن هذه الدراسات أثبتت أن تحرير أسواق المال لم يؤدي إلى تدفق الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، لأنه من الناحية العملية، العكس كان هو الصحيح، حيث انتقلت الأموال من الدول النامية إلى الدول الغنية. كما أوضح أن الدراسات أثبتت أن الانطباع السائد بأن تحرير أسواق المال يؤدي إلى انخفاض حالات عدم الاستقرار هو خاطئ أيضاً، إذ أن الأزمات المالية كانت تستزايد بعد تحرير أسواق المال ويسيطر فيها عدم الاستقرار، وأن الانطباع السائد بأن تحرير أسواق المال يؤدي إلى انخفاض كلفة رأس المال لم يُثبت صحته، وعليه، دعا إلى الحذر في ما يتعلق بتحرير أسواق المال.

٣٢- وتحدث السيد ناظم عبد الله، مدير إدارة العولمة والتكامل الإقليمي في الإسكوا، مشيداً بالجهود التي بذلتها كل من وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك المساهمة المالية لهيئة الأوراق المالية والسلع في تنظيم هذا الاجتماع. وشكر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة على مساهمتها المالية ومشاركتها في هذا الاجتماع. كما شكر المعهد العربي للتخطيط على مساهمته في إعداد دراسة عن أسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي، واتحاد المصارف العربية للمشاركة في الاجتماع.

٣٣- وأشار السيد عبد الله إلى أن هذا الاجتماع يندرج في إطار الجهود التي تقوم بها الإسكوا في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وأوضح أن أهمية أسواق المال في تزايد كبير إذ أنها تلعب دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية في كافة دول العالم ولا سيما في الدول النامية. وأضاف أن من أهم الأدوار التي تلعبها أسواق المال توفير وعاء لاستقطاب المدخرات المحلية، وتوفير فرص استثمارية لهذه المدخرات. وعليه فبقدر ما تكون هذه الأسواق متطورة وتتمتع بالشفافية وبحماية ذات كفاءة عالية، تستطيع أن تكسب ثقة المدخرين وبالتالي أن تستقطب مدخرات أكبر. إلا أن فعالية الدور الذي تلعبه أسواق المال في التنمية، ليست تلقائية أو مضمونة، بل ترتبط بعدة عوامل هامة، وفي مقدمتها السياسة النقدية والمالية المطبقة، والتطور الذي حققته هذه الأسواق، ومدى قدرتها التنظيمية والقانونية والتشريعية على تحقيق الكفاءة والشفافية، ومدى قدرتها الاستيعابية في امتصاص المدخرات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى الأدوات التي تستخدم من أجل استقطاب هذه المدخرات. وقال إن أهمية أسواق المال، بالإضافة إلى توفير أوعية مختلفة للادخار، تكمن في توفير ما يسمى برأس المال المتخصص وتوفير السيولة بتكلفة أقل. وبالإضافة إلى ذلك، أشار السيد عبد الله إلى الدور البارز الذي تلعبه أسواق المال في تنفيذ برامج الخصخصة التي هي جزء أساسي من برامج الإصلاح الاقتصادي.

٣٤- وأشار إلى أن الهدف من هذا الاجتماع هو خلق فرصة للاستفادة من مشاركة الخبراء الدوليين والإقليميين والوطنيين والهيئات الرسمية وممثلي القطاع الخاص في إيجاد سبل جديدة لتعبئة أسواق المال المحلية ودراسة كيفية تميمتها من أجل المساهمة في تعزيز التمويل من أجل التنمية والنمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في الإسكوا، وذلك من خلال مناقشة الدراسات الأربع الخاصة التي أعدها الخبراء حول أسواق المال العاملة في البلدان الأعضاء في الإسكوا، لافتاً إلى أن هذه الدراسات تعرض أهم المعوقات التي تحول دون تنمية البلدان الأعضاء وستجري مناقشة الإجراءات التي يوصى باتخاذها من أجل تحسين أدائها.

٣٥- وحضر جلسة الافتتاح السيد خالد علوش، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

جيم - الحضور

٣٦- حضر الاجتماع ممثلون عن عشر دول عربية، وثمانية أسواق مال عربية، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها الإقليمية وهيئات ووكالات إقليمية ودولية أخرى، وعدد من الخبراء والمستشارين في مجال أسواق المال وغيرها ووفد إعلامي كبير.

المرفق (*)

قائمة المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

السيد عصام عبد الهادي هيئة الأوراق المالية والسلع أبوظبي هاتف: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٧٨٨٨ فاكس: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٤٦٠٠ بريد إلكتروني: EssamSa@sca.ae	المملكة الأردنية الهاشمية السيد محمد الحموري مستشار اقتصادي وزارة المالية عمان هاتف: ٠٠٩٦٢-٦-٦٤٦١٩٢٥٢ خليوي: ٠٠٩٦٢-٧٩٥٦٧٩٠٧٠ فاكس: ٠٠٩٦٢-٦-٦٤٦١٨٥٢٨ بريد إلكتروني: Mohammad.h@mof.gov.jo hamourirana@yahoo.com
السيد حميد علي بن بطي المهيري وكيل الوزارة المساعد لشؤون الشركات والرقابة وزارة الاقتصاد أبوظبي هاتف: ٠٠٩٧١-٢-٦١٣١٢١٧ مباشر: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٦٦٥٥ فاكس: ٠٠٩٧١-١-٦٢٦٣٤٢٢ بريد إلكتروني: binbutti@economy.ae	السيد جليل طريف المدير التنفيذي بورصة عمان عمان هاتف: ٠٠٩٦٢-٦-٥٦٦٤١٠٩ خليوي: ٠٠٩٦٢-٧٩٦٦٧٧٧٤٢ فاكس: ٠٠٩٦٢-٦-٥٦٦٤٠٧١ بريد إلكتروني: jtarif@ase.com.jo
السيد محمد خليفة الحضري مدير إدارة الموارد البشرية والشؤون المالية هيئة الأوراق المالية والسلع أبوظبي هاتف: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٧٨٨٨ مباشر: ٠٠٩٧١-٢-٦١٢٠١٠١ فاكس: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٤٦٠٠ بريد إلكتروني: alhadari@sca.ae	دولة الإمارات العربية المتحدة السيد عبد الله الطريفي الرئيس التنفيذي هيئة الأوراق المالية والسلع أبوظبي هاتف: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٧٨٨٨ فاكس: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٤٦٠٠
السيد محمود العواني منسق العلاقات العامة والمشتريات هيئة الأوراق المالية والسلع أبوظبي هاتف: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٧٨٨٨ مباشر: ٠٠٩٧١-٢-٦١٢٠١١٠ خليوي: ٠٠٩٧١-٥٠-٦٤١٠٠٧٧ فاكس: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٤٦٠٠ بريد إلكتروني: mhs@sca.ae	السيدة مريم السويدي مديرة إدارة الإفصاح والإصلاح هيئة الأوراق المالية والسلع أبوظبي هاتف: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٧٨٨٨ فاكس: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٤٦٠٠

دولة الإمارات العربية المتحدة (تابع)

السيد إلياس حداد
عضو مجلس المفوضين
خبير اقتصادي
هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
دمشق
هاتف: ٠٠٩٦٣-١١٥١٤٤١٧٩
خليوي: ٠٠٩٦٣-٩٢٧٧٩٠٠٧
فاكس: ٠٠٩٦٣-١١٥١٤٤١٧٦
بريد إلكتروني: info@scfms.sy

سلطنة عُمان

السيد محمود بن حمود بن مطر الرواحي
مدير دائرة الإصدارات والإفصاح
المديرية العامة لشؤون الشركات والصناديق
الهيئة العامة لسوق المال
مسقط
هاتف: ٩٦٨-٢٤٨٢٣١٠٠ (تحويلة ٢٥٠)
مباشر: ٩٦٨-٢٤٨٢٣٢٥٠
خليوي: ٩٦٨-٩٩٣٧٦٥٩٢
فاكس: ٩٦٨-٢٤٨١١٥٠٧
بريد إلكتروني: mahmood@msm.gov.om
Rawahi2000@yahoo.com

دولة قطر

السيد مسند عبد اللطيف محمد المسند
مدير إدارة التسجيل المركزي
سوق الدوحة للأوراق المالية
الدوحة
هاتف: ٩٧٤-٤٣٣٣١٣١
خليوي: ٩٧٤-٥٥٢٢٢٩٢
فاكس: ٩٧٤-٤٣١٣٤٢٩
بريد إلكتروني: misnad.almisnad@dsm.com.qa

دولة الكويت

السيد محمد الثامر
مدير إدارة التداول
سوق الكويت للأوراق المالية
الكويت
هاتف: ٩٦٥-٢٩٩٢٥١٥
خليوي: ٩٦٥-٩٤٣٤٢٢٤
فاكس: ٩٦٥-٢٤٢٠٤٨٨
بريد إلكتروني: mohd@al-thamer.com
althamer@kuwaitse.com

السيد سيف الزعابي
هيئة الأوراق المالية والسلع
أبوظبي

هاتف: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٧٨٨٨
فاكس: ٠٠٩٧١-٢-٦٢٧٤٦٠٠

السيدة ندى يوسف الهاشمي
رئيسة الفريق الوطني للاستثمار الأجنبي المباشر
وزارة الاقتصاد
أبوظبي

هاتف: ٩٧١-٢-٦٢٦٥٠٠٠ (تحويلة ٣٠٢)
٩٧١-٢-٦١٣١٣٠٢
مباشر: ٩٧١-٢-٦٢٦٧٤٧٧
فاكس: ٩٧١-٢-٦٢٦٣٤٢٢
بريد إلكتروني: nada@economy.ae

السيد عارف الفرا
خبير اقتصادي
وزارة الاقتصاد
أبوظبي

هاتف: ٩٧١-٢-٦٢٦٥٠٠٠
مباشر: ٩٧١-٢-٦١٣١٤٢٢
فاكس: ٩٧١-٢-٦٢٧٦٣٣٣

بريد إلكتروني: arefalfarra@gmail.com

المملكة العربية السعودية

السيد عبد العزيز عبد الله الزوم
مدير إدارة الإعلام والعلاقات العامة وتوعية المستثمر
هيئة السوق المالية
هاتف: ٠٠٩٦٦-١٢٧٩٧٤٥٥
خليوي: ٠٠٩٦٦-٥٠٠١٨٠٠٧
فاكس: ٠٠٩٦٦-١٢٧٩٧٤٦٦
بريد إلكتروني: abdulaziz.zoom@cma.org.sa

الجمهورية العربية السورية

السيد محمد الجليلاني
نائب رئيس مجلس المفوضين
هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية
دمشق
هاتف: ٠٠٩٦٣-١١٥١٤٤١٧٩
خليوي: ٠٠٩٦٣-٩٤٤٧٤٧٢٠
فاكس: ٠٠٩٦٣-١١٥١٤٤١٧٦
بريد إلكتروني: info@scfms.sy

الجمهورية اللبنانية

السيد فادي سليم خلف
رئيس بورصة بيروت
بيروت
هاتف: ٩٦١-١-٩٩٣٥٥٥
خليوي: ٩٦١-٣-٧٩٩٩٩٦
فاكس: ٩٦١-١-٩٩٣٤٤٤
بريد إلكتروني: bse@bse.com.lb

السيدة كارين عبد النور طعمه
مستشارة قانونية
وزارة المالية
بيروت
هاتف: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٠٥٧/٨
خليوي: ٠٠٩٦١-٣-٢٩١١١١
فاكس: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٠٥٩
بريد إلكتروني: karinean@finance.gov.lb

السيد وسام فهد
خبير اقتصادي
وزارة المالية
بيروت
هاتف: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٠٥٧/٨
خليوي: ٠٠٩٦١-٣-٢٩٩٣٦٥
فاكس: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٠٥٩
بريد إلكتروني: wissamf@finance.gov.lb
wfahed@hotmail.com

جمهورية اليمن

السيد حلمي عبد الجليل جازم القباطي
منسق عام، مشروع إقامة سوق الأوراق المالية
وزارة المالية
صنعاء
هاتف: ٠٠٩٦٧-١٢٦٠٣٧٠
خليوي: ٠٠٩٦٧-٧٧٦٧٥٦٠٨
فاكس: ٠٠٩٦٧-١٢٦٣٠٤٠
بريد إلكتروني: hjazem@gmail.com

دولة الكويت (تابع)

السيد عبد الحميد صالح الشواف
باحث مالي
وزارة المالية
الكويت
هاتف: ٩٦٥-٢٤٨٢٣٨٨
خليوي: ٩٦٥-٦٦٩٠٠٩٩
فاكس: ٩٦٥-٢٤١٧٥٨٦
بريد إلكتروني: hamidco24@hotmail.com

السيد عبد المجيد عبد الوهاب عبد المجيد
باحث علاقات خارجية
وزارة المالية
الكويت
هاتف: ٩٦٥-٢٤٨٢٣٨٨
خليوي: ٩٦٥-٦٦٤٦٣٤٨
فاكس: ٩٦٥-٢٤١٧٥٨٦

السيد عماد عبد الله الكندري
باحث علاقات دولية
قسم التعاون الاقتصادي الدولي
وزارة المالية
الكويت
هاتف: ٩٦٥-٢٤٨٢٣٨٨
خليوي: ٩٦٥-٦٠٠٩٥٤١
فاكس: ٩٦٥-٢٤١٧٥٨٦
بريد إلكتروني: emad5mof@hotmail.com

جمهورية مصر العربية

السيد محمد أسعد
مستشار الوزير لإدارة الدين العام
وزارة المالية
القاهرة
هاتف: ٢٠٢-٦٨٦١٦٠٠
٢٠٢-٦٨٦٠٧٠٠
خليوي: ٠١٢-٢٢٢٣٢٨٤
فاكس: ٢٠٢-٦٨٦١٥٦١
بريد إلكتروني: massaad@mof.gov.eg

السيد محمد نور الدين
مدير تنفيذي
الأبحاث الاقتصادية
البنك العربي
القاهرة
هاتف: ٢٠٢-٨٣٦٦٠٦٧
فاكس: ٢٠٢-٨٣٥٩١٠٠
بريد إلكتروني: mohamednoureldin@hotmail.com

باء - المنظمات الإقليمية والدولية

اتحاد المصارف العربية

السيد فؤاد شاكر
الأمين العام
اتحاد المصارف العربية
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٧٨٥٧١١/٢/٣
خليوي: ٩٦١-٣-٩١٤٠٠١
فاكس: ٩٦١-١-٨٦٧٩٢٥
بريد إلكتروني: fshaker@uabonline.org

جيم - منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد خالد علوش
الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: ٩٧١-٢-٤٤٦٧٦٠٠
فاكس: ٩٧١-٢-٤٤٦٧٠٥٠
بريد إلكتروني: khaled.alloush@undp.org

United Nations Department of Economic and Social Affairs, UN-Head Quarters (UN-DESA)

Mr. Jomo Kwame Sundaram
Assistant Secretary General For Economic Department
United Nations Department of Economic and Social Affairs
United Nations, New York
Office No. DC2-2324
Tel: 001-917-3673504
Email: jomo@un.org

دال - خبراء ومستشارون

السيد نبيه موسى
خبير اقتصادي
عمان، الأردن
هاتف: ٩٦٢-٦-٤٦٢٢١٤٩
خليوي: ٩٦٢-٧٧٧٦٣٦٢٩٨
٤٤-٧٩٠٠٦٢٠٨٨٣
مباشر: ٩٦٢-٦-٤٦٢٢١٤٩
بريد إلكتروني: nymousa@hotmail.com

السيدة سلوى العنتري
خبيرة اقتصادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: ٢٠٢-٥٧٤٨١٤٧
خليوي: ٢٠٢-١٠-١٤١٨٤١٧
فاكس: ٢٠٢-٥٧٤٧١٦٨/٥٧٩١٥٦٠
بريد إلكتروني: Salwa-elantary@nbe.com.eg
salwantary@hotmail.com

السيد أحمد علي طلفاح
خبير اقتصادي
المعهد العربي للتخطيط
الكويت، دولة الكويت
هاتف: ٩٦٥-٤٨٤٣١٣٠
خليوي: ٩٦٥-٧٦٣٧٤٦٦
فاكس: ٩٦٥-٤٨٤٢٩٣٥
بريد إلكتروني: atelfah@api.org.kw
atelfah@msn.com

هاء- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

السيدة مارال طاشجيان
مساعدة فريق
فريق التكامل الإقليمي والتمويل للتنمية
إدارة العولمة والتكامل الإقليمي
الأمم المتحدة، الإسكوا
ص.ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٣٠١ (تحويلة ١٣٤٥)
مباشر: ٠٠٩٦١-١-٩٧٨٣٤٥
فاكس: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: tashjian@un.org

السيد ناظم عبد الله
مدير إدارة العولمة والتكامل الإقليمي
الأمم المتحدة، الإسكوا
ص.ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٣٠١ (تحويلة ١٣٥١)
مباشر: ٠٠٩٦١-١-٩٧٨٣٥١
فاكس: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: abdallan@un.org

السيد أبو القاسم عبدالله
رئيس فريق التكامل الإقليمي والتمويل للتنمية
إدارة العولمة والتكامل الإقليمي
الأمم المتحدة، الإسكوا
ص.ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٣٠١ (تحويلة ١٣٤١)
مباشر: ٠٠٩٦١-١-٩٧٨٣٤١
فاكس: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: abdullah14@un.org

السيدة ثريا زين
باحثة اقتصادية
فريق التكامل الإقليمي والتمويل للتنمية
إدارة العولمة والتكامل الإقليمي
الأمم المتحدة، الإسكوا
ص.ب.: ١١-٨٥٧٥
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٣٠١ (تحويلة ١٣٤٧)
مباشر: ٠٠٩٦١-١-٩٧٨٣٤٧
فاكس: ٠٠٩٦١-١-٩٨١٥١٠
بريد إلكتروني: zein@un.org